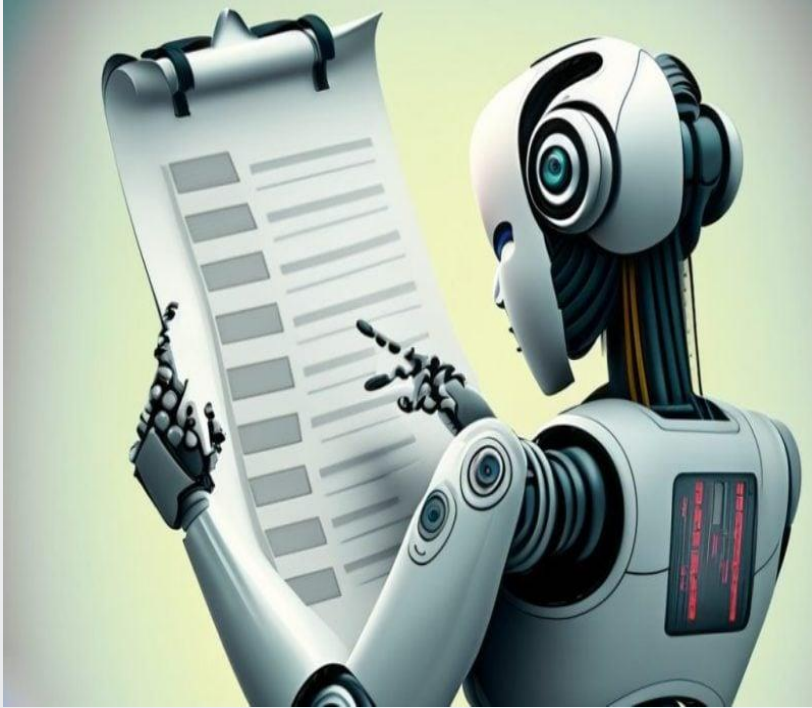




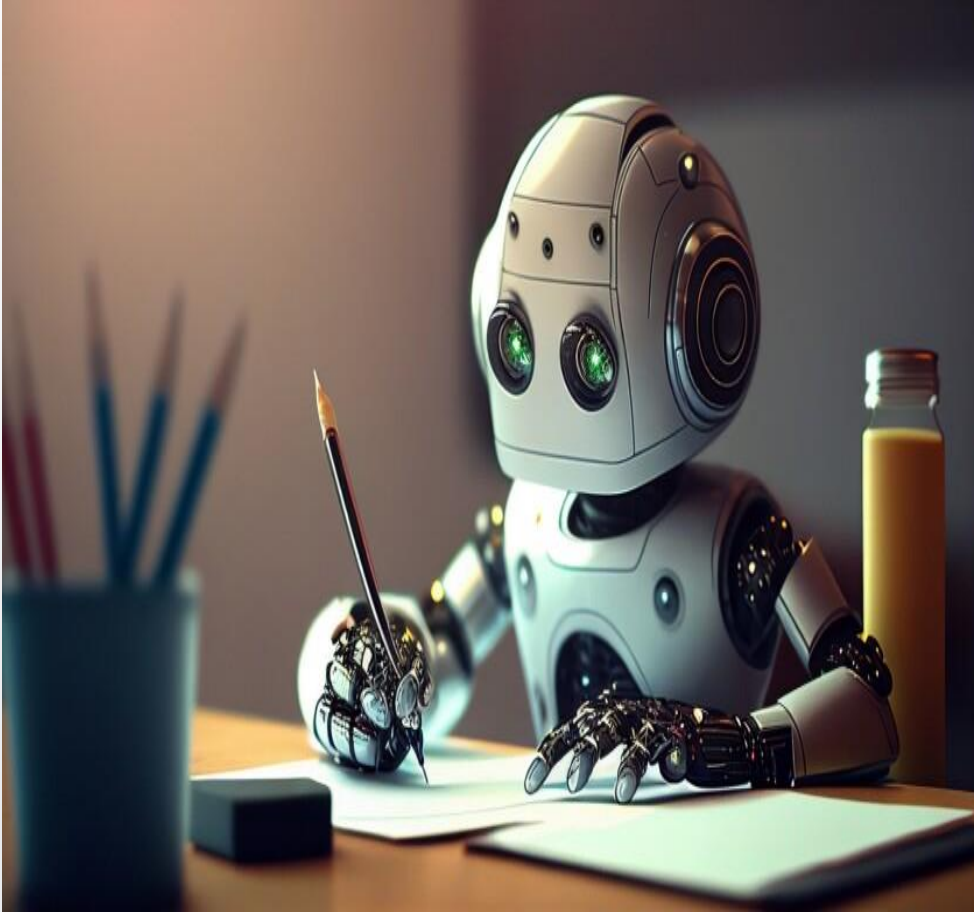
الاتفاقيات الدولية والذكاء الاصطناعي المحاضرة التاسعة

أ.د. رشا علي الدين
أستاذ القانون الدولي الخاص



١. التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي على الصعيد الدولي
٢. الذكاء الاصطناعي والتسلح
٣. دور الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية

محاوّر المذاكرة



التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي على الصعيد الدولي

لماذا نحتاج لمعاهدة دولية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي؟

ينبع ضرورة معاهدة دولية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي من التأثير العميق الذي يمكن أن يكون لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على المجتمع، بما في ذلك التهديدات المحتملة للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. إطار دولي يضمن النهج التعاوني نحو نشر أخلاقي للذكاء الاصطناعي، ويعزز الشفافية والمساءلة، ويوفر آلية للتعامل مع التحديات مثل مخاوف الخصوصية والانحياز الخوارزمي.

ما هي الأهداف الرئيسية للمعاهدة؟

الأهداف الرئيسية للمعاهدة هي وضع إرشادات للاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي الذي يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون ومبادئ الديمقراطية، ومنع الأذى الذي يتسبب فيه أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الابتكار الأخلاقي للذكاء الاصطناعي الذي يكون مفيدًا للمجتمع.

أي دول ستشارك في هذه المعاهدة؟

في البداية، تم اعتماد معاهدة ضمن إطار مجلس أوروبا، مع مساهمات من اليابان خلال عملية الصياغة. المعاهدة مفتوحة للتوقيع من قبل الدول الأعضاء وربما للدول غير الأوروبية، مما يدل على التحرك نحو حكم أكثر شمولاً وعالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي.

التحديات الرئيسية أو الجدل المرتبط بالموضوع:

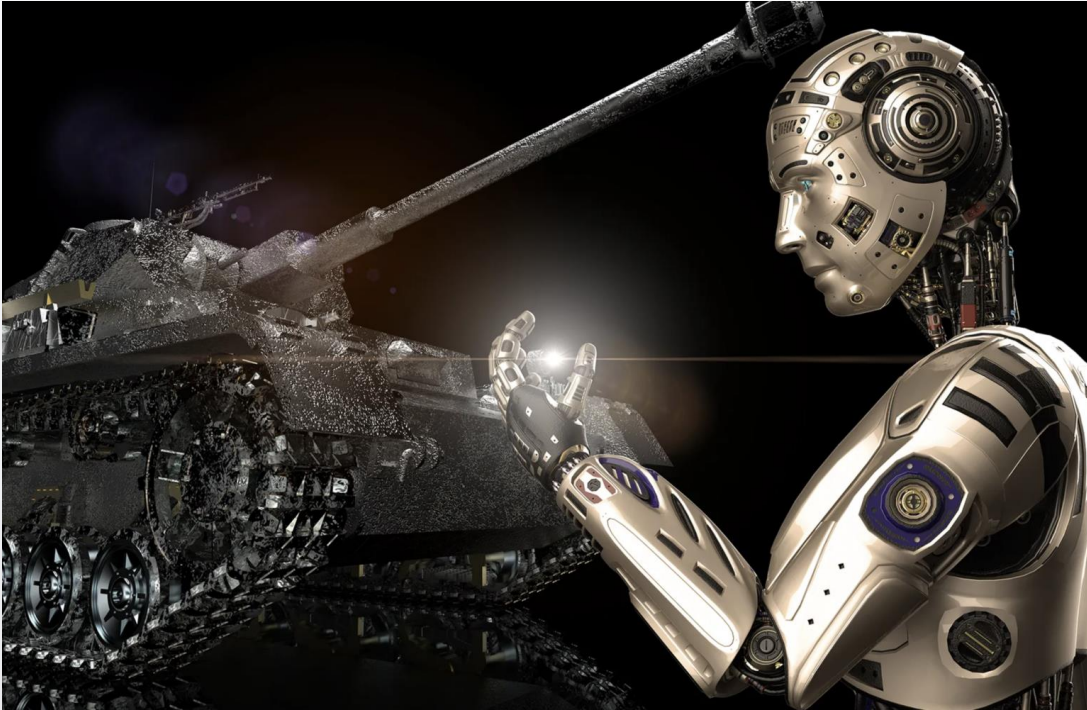
- تحديد معايير الذكاء الاصطناعي: إنشاء تعريف مشترك للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، وتحديد معايير أخلاقية وفنية مقبولة عالميًا يمكن أن يكون معقدًا.
- آليات التنفيذ: فعالية المعاهدات الدولية تعتمد كثيرًا على قوة آليات تنفيذها، وهو موضوع قد يثير الجدل بين الدول السيادية.
- التنفيذ العالمي: توحيد أنظمة القانون والمواقف الثقافية تجاه الذكاء الاصطناعي عبر مختلف البلدان يزيد من تعقيد تنفيذ مثل هذه المعاهدة.
- تطور التكنولوجيا: تتطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بسرعة، ويجب أن تكون المعاهدة متكيفة لمواكبة التطورات والتحديات الجديدة.

مزايا معاهدة دولية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي تشمل:

- تعزيز التعاون: يشجع على الحوار والتعاون الدولي في حوكمة الذكاء الاصطناعي.
- إطار مشترك: يوفر قاعدة أساسية للدول لتطوير سياساتها وتنظيماتها الخاصة بالذكاء الاصطناعي.
- نهج شامل: يهدف إلى تحقيق توازن بين الابتكار والنظر في القضايا الأخلاقية وحماية حقوق الإنسان.

المعوقات الخاصة بوجود معاهدة دولية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي تشمل:

- الالتزامات المتفاوتة: قد تؤدي مستويات مختلفة من الالتزام والموارد بين الدول إلى الانتظام والتنفيذ الغير متساوي.
- قيود التكنولوجيا: قد يؤدي التقنين إلى إخماد الابتكار إذا كانت اللوائح صارمة للغاية أو غير مناسبة تمامًا للتفاصيل التكنولوجية.



الذكاء الاصطناعي والتسلح

الذكاء الاصطناعي قد يشكل أزمة سياسية عالمية، إذا سمحت بعض البلدان باستخدام الأسلحة ذاتية التحكم - ذاتية التشغيل، بينما ترفض دول أخرى ذلك وأكدت على ذلك بوديل فاليرو، المتحدث باسم السياسة الأمنية لحزب الخضر في البرلمان الأوروبي: "يجب حظر أنظمة الأسلحة ذاتية التحكم التشغيل على المستوى الدولي".

وشددت على أن سلطة اتخاذ قرار فيما يتعلق بالحياة والموت يجب ألا تخرج من أيدي البشر وتمنح للروبوتات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي قادر علي تطوير القدرات العسكرية التقليدية، سواء من الناحية التشغيلية أو على المستوى التكتيكي.

أما على المستوى الإستراتيجي - التكتيكي في صنع القرار العسكري، فسوف تتمكن أنظمة القيادة المعززة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من تجنب العديد من أوجه القصور الملزمة لعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية التقليدية



دمج الذكاء الاصطناعي في أنظمة الأسلحة أو ما يعرف بـ "الروبوتات القتالة"، كان محل اهتمام واسع في الآونة الأخيرة، ضمن مجموعة القضايا التي يثيرها هذا التطور الواسع للتطبيقات الذكية، ودخولها في المجالات كافة بما في ذلك في مجالات الدفاع والأمن والتسليح، وبما عزز من دعوات تنظيم الاستخدام.

آخر تلك الدعوات أطلقتها النمسا، والتي دعت إلى بذل جهود جديدة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة الأسلحة الذي يمكن أن يؤدي لظهور ما يسمى "الروبوتات القتالة"، وذلك خلال مؤتمر استضافته فيينا بهدف إحياء المناقشات المتعثرة إلى حد كبير حول تلك القضية المثيرة للجدل خلال مايو ٢٠٢٤.

الدمج المحتمل للذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية يَعدّ بقدرات غير مسبوقة، ولكنه يثير أيضاً مخاوف أخلاقية واستراتيجية عميقة.

بعض الفوائد الرئيسية المحتملة لذلك الدمج، من بينها:

الأنظمة الذكية ودعم القرار: يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي معالجة كميات هائلة من البيانات من مصادر متعددة. أنظمة الأسلحة المستقلة (الروبوتات القتالة): ربما يكون التطبيق الأكثر إثارة للجدل للذكاء الاصطناعي في الحرب هو تطوير أنظمة الأسلحة المستقلة، والتي يشار إليها غالبًا باسم "الروبوتات القتالة".

الأمن السيبراني والحرب الإلكترونية: يمكن أن يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا حاسمًا في الأمن السيبراني والحرب الإلكترونية، واكتشاف التهديدات السيبرانية والاستجابة لها، وتحديد نقاط الضعف في أنظمة العدو، وتعزيز حماية البنية التحتية الحيوية وشبكات الاتصالات.

الخدمات اللوجستية وإدارة سلسلة التوريد: يمكن للأنظمة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي تحسين حركة القوات والمعدات والإمدادات، مما يؤدي إلى عمليات لوجستية أكثر كفاءة وتقليل الضغط على الموارد البشرية.

على الرغم من المزايا المحتملة، فإن دمج الذكاء الاصطناعي في الحرب يثير مخاوف أخلاقية واستراتيجية كبيرة:

المساءلة والمسؤولية: عندما تصبح أنظمة الذكاء الاصطناعي أكثر استقلالية، تنشأ أسئلة حول من المسؤول في نهاية المطاف عن أفعالها، لا سيما في الحالات التي تحدث فيها خسائر في صفوف المدنيين أو تحدث عواقب غير مقصودة. التحيز وعدم القدرة على التنبؤ: يتم تدريب خوارزميات الذكاء الاصطناعي على البيانات، والتي يمكن أن تكون متحيزة أو غير كاملة، مما قد يؤدي إلى نتائج متحيزة أو غير متوقعة.

الانتشار وسباق التسلح: تطوير أنظمة الأسلحة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى سباق تسلح جديد، حيث تسعى الدول إلى الحصول على ميزة تنافسية.

السيطرة البشرية والتحكم البشري الهادف: هناك جدل مستمر حول مستوى السيطرة البشرية التي ينبغي الحفاظ عليها على أنظمة الذكاء الاصطناعي في الحرب. وبينما يجادل البعض بالحفاظ على سيطرة بشرية ذات معنى، يعتقد البعض الآخر بأن الاستقلالية الكاملة ضرورية لأنظمة الذكاء الاصطناعي لتكون فعالة في المواقف القتالية.

الأطر القانونية والأخلاقية: قد تحتاج الأطر القانونية والأخلاقية الحالية التي تحكم الحرب إلى التحديث لتأخذ في الاعتبار التحديات الفريدة التي تفرضها أنظمة الذكاء الاصطناعي. ويجب النظر بعناية في قضايا مثل الامتثال للقانون الإنساني الدولي، ومبادئ التمييز والتناسب، وحماية السكان المدنيين.

الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدولية



الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي
استخدام الذكاء الاصطناعي في إجراءات التحكيم غير منظم في الغالب. وبالتالي
يجب على محامي التحكيم التعامل مع هذه التكنولوجيا الجديدة بحذر.
عن الريادة في تنظيم الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني خاصة في مجال
التحكيم نجد التحكيم وادي السيليكون & مركز الوساطة (SVAMC)، وهو منتدى
متخصص في تسوية المنازعات المتعلقة بالتكنولوجيا.

مشروع المبادئ التوجيهية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي (المبادئ التوجيهية وادي السيليكون & مركز الوساطة).

لم يتم اعتماد هذه الإرشادات بعد، ولكنها تم إتاحتها للجمهور فقط في شكل مسودة حتى يتمكن الممارسون من تقديم الملاحظات والتعليقات قبل نشر النسخة النهائية.

تحتوي المبادئ التوجيهية على قواعد موجهة إلى الأطراف، ممثليهم القانونيين والمحكمين. كما أنه يفرق بين الاستخدام المتوافق وغير المتوافق للذكاء الاصطناعي، الأخير هو في الأساس استخدام الذكاء الاصطناعي دون مدخلات بشرية وتقييم النتائج لاختيار المحكمين وصياغة الطلبات أو الجوائز. على سبيل المثال، لا يزال يتعين على المحكمين إجراء تقييم مستقل للحقائق، القانون والأدلة

أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة حاليًا من قبل محامي التحكيم الدولي
يمكن بالفعل استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي في عدة جوانب مختلفة من العمل القانوني:

- ١- إجراء البحوث القانونية.
٢. الخطوات الأولى للإجراءات.
٣. تسريع الترجمة الأولية للمستندات المكتوبة باللغة الأجنبية.

اليونسكو تدعو جميع الحكومات إلى تنفيذ الإطار الأخلاقي العالمي من دون تأخير

تدعو اليونسكو البلدان إلى تنفيذ توصيتها بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بالكامل وعلى الفور، وذلك في أعقاب إطلاق أكثر من ١٠٠ مهني عامل في مجال التكنولوجيا نداء للإيقاف المؤقت لتدريب أقوى نظم الذكاء الاصطناعي، بما فيها تطبيق Chat GPT. وتقدم هذه التوصية، التي اعتمدها بالإجماع الدول الأعضاء المائة والثلاثة والتسعون في المنظمة، جميع التدابير الاحترازية اللازمة.

دور الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية:

سارعت دول العالم للاستفادة من تقنيات العصر الحديث، وما انطوى عليها من تطورات متلاحقة على مستوى تكنولوجيا المعلومات، ناهيك عن التنافس الشديد بين الدول العظمى ضمن هذا المجال، والجدير بالذكر أن التطور التكنولوجي الذي عرف بتقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي، قد أثر بشكل ملحوظ على منظومة العلاقات الدولية، وكان لهذا الأثر اتجاهان أولهما هو الاتجاه السلبي، والثاني تمثل بالاتجاه الإيجابي

لعبت أنظمة الذكاء الاصطناعي دوراً في توتر العلاقات الدولية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتهمت الأخيرة الصين بانتهاك حقوق الملكية الفكرية خلال أجهزة الهاتف المحمول (هواوي) وهو ما نفته الصين، الأمر الذي أسفر عن اعتقال مدير شركة هواوي في كندا، وتصاعد وتيرة التوتر بين البلدين، وذهبت الولايات المتحدة الأمريكية في معركة التنافس على الجيل الخامس وتطويره بما يتماشى مع تطلعاتها في السيطرة الدولية عبر هذا المجال، وهو ما شجع كثير من دول العالم لدخول معترك المنافسة هذه، وفي هذا السياق **أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن من يمتلك الذكاء الاصطناعي سيحكم العالم بأسره، حتى أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مكونات ومحددات العلاقات الدولية.**

نتيجة لذلك، فقد ظهرت عدة دول متقدمة عانيت بأن تكون الدول الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي في كثير من المجالات، أهمها مجال العلاقات الدولية، كجمهورية الصين، التي ذهبت باتجاه السيطرة على الذكاء الاصطناعي وتطويره فيما يلتقي مع رغباتها في تمكين علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية وكيفية تنفيذها، ناهيك عن تجارب صينية وأخرى غربية تمحورت حول الاستثمار في الذكاء الاصطناعي للوصول إلى أفضل نتائج ممكنة فيما يتعلق بتسيير العلاقات الدولية من خلال مساعدة أنظمة الذكاء الاصطناعي في عملية صنع واتخاذ القرارات اليومية، ذلك أن هذه الدول ممثلة بخبرائها التقنيين طورت سبل هذه البرامج وتدريبها على البيانات والمعلومات والوقائع التاريخية الإقليمية والدولية، وكافة المعارف المرتبطة مع السياسات الخارجية وعديد من القضايا المحورية بين الأمم والشعوب الأمر الذي جعل أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على تقديم التوصيات والمقترحات المتعلقة بالسياسات الخارجية والعلاقات الدولية خلال وقت قياسي يصعب على العقل البشري تنفيذها بسهولة.

بدأت الدول الطامحة لأخذ مكانة عالمية في علاقاتها الدولية في أن تأخذ أدواراً متقدمة فيما يتعلق بصنع السياسات الخارجية والقرارات المتعلقة بمنظومة العلاقات الدولية مع التركيز على إمكانية اختلاف الدبلوماسية بين دولة وأخرى، وهو ما حُزن أيضاً في قواعد البيانات الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، ما أعطى هذه الأنظمة إمكانية التنبؤ بالمخاطر الدولية، والتنبؤ بالعلاقات الدبلوماسية وإمكانية بناء جسور العلاقات بين الدول في كثير من المجالات والأنشطة منها السياسية، والعسكرية، والأمنية، والدبلوماسية، وخلاف ذلك من مجالات شتى من هنا أمكن القول بأن تصاعد حدة التنافس الدولي في الضلوع بامتلاك أنظمة الذكاء الاصطناعي، فهو يؤدي بالضرورة إلى خلق حالة من التوازن في القوى بين دول العالم، لما تملكه من أنظمة تكنولوجية تقوم أساساً على المعلومات والبيانات التي هي متوفرة على نطاق واسع، ويبقى التميز بين الدول في كيفية تسيير تلك المعلومات والحقائق في رسم السياسات الخارجية والعلاقات الدولية لديها.

الدبلوماسية باستخدام الذكاء الاصطناعي

بخطوة مشوّقة تجمع بين مجالي التكنولوجيا والدبلوماسية، قامت وزارة الخارجية الأوكرانية بتقديم المتحدثة الرسمية الخاصة بها -التي تم إنشاؤها باستخدام الذكاء الاصطناعي والتي تحمل اسم فيكتوريا شي- بهدف إصدار البيانات الرسمية، والتي تجسد التزام الوزارة بدمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في عملياتها. ومن المتوقع أن يسهم إدخالها في تبسيط سير عمل دبلوماسيين، مما سيتيح لهم توجيه جهودهم ومواردهم نحو الجهود الدبلوماسية الأكثر إلحاحا.

هذا التكامل التكنولوجي لا يخلو من العيوب. فالذكاء الاصطناعي، بطبيعته، يفتقر إلى القدرة على التعاطف، والتي غالبا ما تكون أساسية في التواصل الدبلوماسي الحساس. بالإضافة إلى إمكانية انتشار الإشاعات بطريقة غير مقصودة من قبل الذكاء الاصطناعي، إذا لم يتم السيطرة عليه بدقة، وهي مخاوف لا يمكن تجاهلها. إن الآثار المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي في المناصب الرسمية عميقة، يحثنا على النظر في الديناميات المستقبلية للتفاعل بين الإنسان والذكاء الاصطناعي، وفي مدى ثقتنا في قدرة الذكاء الاصطناعي على القيام بهذه الأدوار المهمة. وبينما يعد الذكاء الاصطناعي بتعزيز الكفاءة، فإنه يطلب أيضا عمليات تحقق صارمة للحفاظ على نزاهة وثقة الاتصالات الرسمية. وبينما تتبنى الحكومات هذه التقنيات، يجب عليها أن تجد التوازن بين جاذبية الابتكار والقيمة التي لا غنى عنها للحكم والتعاطف البشريين.

هل سيتمكّن الذكاء الاصطناعي من تعزيز سعي الدبلوماسية نحو عالم أفضل؟

ناقش مجموعة من الأكاديميين والدبلوماسيين، إمكانيات ربط التكنولوجيا بالدبلوماسية، ومن خلالها وقع الخبراء المشاركون على إعلان بالغ الأهمية بشأن "مبادرة أوروبية جديدة لدبلوماسية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في منع النزاعات والوساطة". وكان من بين الخبراء المشاركين الذين وقعوا على إعلان المبادرة البروفيسور سلطان بركات، مدير مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني.

الذكاء الاصطناعي أصبح قادرا أيضا على تغيير أدوات ممارسة الدبلوماسية بين الدول، سواءً على مستوى المفاوضات الدولية أو على مستوى الدبلوماسية الرسمية والشعبية. فعلى مستوى عملية إدارة المفاوضات الدولية، فإن الذكاء الاصطناعي يمكنه القيام بعدة مهام، منها على سبيل المثال ما يلي:

١- مساعدة المفاوضين الدبلوماسيين، وذلك عبر توفير معلومات آنية وفورية ودقيقة حول القضايا الخلافية أو التفصيلية أو حتى الطارئة على طاولة المفاوضات، والتي قد تحتاج إلى فرق متخصصة أو محلية مثل المفاوضات الخاصة بالتجارة الدولية مثلا، وهو ما يوفر الوقت والجهد في عملية التفاوض.

٢- تقريب وجهات النظر بين المفاوضين، وتقديم اقتراحات وتوصيات تحقق مكاسب للأطراف، وتضمن تصحيح وجهات النظر أو الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها الدبلوماسيون دون قصد.

٣- تقييم مدى جدية الأطراف المتفاوضة، من خلال دراسة الفرص البديلة والمحاور التي كان يمكن الاتفاق حولها وتم تجاهلها، وبحث نيات الأطراف المتفاوضة وتقييم مدى جديتها ورغبتها في تحقيق إنجاز حقيقى على الأرض أو وضع عقبات تعوق عملية المفاوضات. فإذا كان هناك طرف متلاعب ويسعى فقط لكسب مزيد من الوقت، من الوارد أن يتسبب الذكاء الاصطناعي في هذه الحالة في إحراجه أمام الرأي العام الدولي، وبالتالي يتعرض لمزيد من الضغوط الدولية.

٤- الحياد والعلانية في اتخاذ القرار، فغالبا ما قد يتأثر بعض القادة بالسّمات والميول الشخصية لهم عند اتخاذ القرار، أو يتأثرون بضغوط الرأي العام سواءً المحلية أو الدولية. وفي هذا الصدد، قد تساعد هذه النظم في تقديم توصيات بعيدة عن هذه المشاعر والضغوطات، مع الأخذ في الاعتبار التداعيات الخاصة بهذا القرار كأن يرفضه الرأي العام بالرغم من كونه يحقق مصلحة.

على مستوى استخدامات الذكاء الاصطناعي فى الدبلوماسية الرسمية والشعبية، فقد يتم استخدامه فى عدة مهام،
منها الآتى:

- ١- تسهيل عملية إدارة الجاليات الوطنية، حيث يمكن فى المستقبل القريب أن تستبدل بعض الدول قنصلياتها بنظم ذكاء اصطناعي تعمل عبر شبكة الإنترنت، تكون مهمتها تسهيل متطلبات جالياتها فى الدول الأخرى، وتقديم الأوراق والمستندات الرسمية التى تحتاج إليها، وحل المشكلات الطارئة التى تتعرض لها على مدار اليوم دون التقيد بمواعيد عمل السفارة مثل حالات الوفاة أو فى أوقات الحروب والأزمات. وهنا قد يكون وجود السفارة رمزيا أكثر من كونه ضرورة تنظيمية.
- ٢- المساعدة فى مهام البعثات الدبلوماسية، فإذا استطاع العديد من الأفراد حاليا التقديم عبر الإنترنت للحصول على تأشيرات دخول إلى دول، دون الحاجة إلى زيارة السفارة، فإنه فى المستقبل القريب قد يتعامل الأفراد مع نظم ذكية، ترتبط بقواعد بيانات عملاقة، سواءً أكانت رسمية كالمؤسسات الأمنية أم غير رسمية كشركات الطيران والفنادق ومواقع التواصل الاجتماعى. فتقوم النظم الذكية بتحليل نشاط صاحب الطلب المُقدم للحصول على التأشيرة، وتتخذ قرارا تجاهه إما بالموافقة على الطلب أو رفضه أو إحالته إلى موظف إدارى لاستكمال ما تعجز عنه هذه النظم.
- ٣- القيام بمهام الدبلوماسية الشعبية، حيث يمكن أيضا أن تصبح نظم الذكاء الاصطناعي قناة للتواصل غير الرسمى والحصول على معلومات حول الدول عبر نظم تشبه تطبيق «ChatGPT»، فتقوم بالرد على الأسئلة وتصحيح المعلومات وخلق قنوات تواصل مباشر مع مواطنى الدول الأجنبية.

التحديات في مجال الدبلوماسية والذكاء الاصطناعي، من أهمها مشكلة تعلم نظم الذكاء الاصطناعي، حيث تتطلب قدرا كبيرا جدا من البيانات الدقيقة التي يجب أن تكون ذات طبيعة استخباراتية حتى تتمتع بقدر كبير من الموثوقية بعيدا عن البيانات الرسمية التي تتسم بالمجاملة، وهو تحدٍ كبير بالنسبة للشركات التي تقوم بتطوير هذه النظم، وتحدٍ أكبر على مستوى المؤسسات الأمنية المعنية بجمع معلومات كثيرة للغاية بغض النظر عن ترتيب أولويتها.

الأمر بالفعل صعب ومعقد، ولكن من المؤكد أن هناك مهام دبلوماسية سوف يقوم بها الذكاء الاصطناعي مستقبلا حتى وإن كانت هناك بعض التحديات، ومن المؤكد أيضا أن من يستطيع امتلاك هذه القوة للذكاء الاصطناعي سوف يسيطر على النظام الدولي، تماما مثلما يتوقع العديد من القادة السياسيين، فالأمر هنا أشبه بمن يصل إلى القنبلة النووية أولا، هو ليس خيارا بل ضرورة حتمية.

في عام ٢٠٢٣، انتبعت الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى هذا التحدي. فالمشترعون من بروكسل إلى بيجين وبانكوك منهمكون في صياغة أطر تنظيمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي، حتى في الوقت الذي تتقدم فيه هذه التكنولوجيا نفسها على نحو متسارع ومطرد. ففي اليابان، أطلق قادة مجموعة السبعة "عملية هيروشيما" للتعامل مع بعض أكثر القضايا صعوبة التي يثيرها الذكاء الاصطناعي التوليدي، في حين أنشأت الأمم المتحدة هيئة استشارية جديدة رفيعة المستوى للذكاء الاصطناعي. وفي قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في نيودلهي، دعا رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى وضع إطار جديد لحوكمة مسؤولية الذكاء الاصطناعي تتمحور حول الإنسان، في حين طالبت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بإنشاء هيئة لمراقبة مخاطر الذكاء الاصطناعي على غرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

وفي نوفمبر ٢٠٢٣، استضافت الحكومة البريطانية أول قمة عالمية على مستوى القادة خُصصت لمواجهة المخاطر التي يمثلها الذكاء الاصطناعي على السلامة. وحتى في الولايات المتحدة، موطن أكبر شركات الذكاء الاصطناعي والتي عادة ما تتردد في تنظيم التكنولوجيا الجديدة، يُعد تنظيم الذكاء الاصطناعي مسألة توقيت، وليست مسألة إمكان حدوث ذلك، وحالة نادرة من التوافق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وتُعد هذه الموجة من النشاط أمراً مشجعاً. فخلال مدة زمنية قصيرة إلى حد كبير، جعل قادة العالم الحاجة إلى حوكمة الذكاء الاصطناعي من الأولويات. بيد أن الاتفاق على الحاجة إلى تنظيم هذه التكنولوجيا هو الحد الأدنى المطلوب للتحرك. ومن الأهمية بمكان تحديد نوع التنظيم المطلوب. فالذكاء الاصطناعي لا يشبه أي تحدٍ سابق، وتتطلب سماته المتفردة، المقترنة بالحوافز الجغرافية السياسية والاقتصادية للأطراف الرئيسية، ابتكاراً في أنظمة الحوكمة.

مبادئ حوكمة الذكاء الاصطناعي

إذا كان لنجاح حوكمة الذكاء الاصطناعي العالمية أن يتحقق، فإنها يجب أن تعكس السمات المتفردة لهذه التكنولوجيا. ومن بين أولى هذه السمات الواقع المتمثل في أنه بوصف الذكاء الاصطناعي تكنولوجيا فائقة التطور، فإن التقدم الذي يمكن أن يحزره يتسم بطابع لا يمكن التنبؤ به. ويجب على صناع السياسات أن يأخذوا في الاعتبار أنه نظراً لتعذر التنبؤ، قد لا تكون أي قواعد يقرونها اليوم فعالة أو حتى ذات صلة في غضون شهور قليلة، ناهيك عن الوضع خلال عدة سنوات. وقد يكون من الخطأ تقييد الجهات التنظيمية اليوم بأنظمة تفتقر إلى المرونة. وبالأحرى، ستتحقق أفضل استفادة للحكومة الرشيدة عن طريق وضع مجموعة من المبادئ الأولى التي يمكن أن تعتمد عليها عملية صنع القرار بشأن الذكاء الاصطناعي وتتسم بأنها:

١- وقائية

٢- سريعة الحركة

٣- شاملة

٤- محكمة

٥- موجهة

القمة العالمية الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام هي منصة الأمم المتحدة الرائدة ذات المنحى العملي التي تعزز الذكاء الاصطناعي للنهوض بالصحة والمناخ والمساواة بين الجنسين والازدهار الشامل والبنية التحتية المستدامة وغيرها من أولويات التنمية العالمية. الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام ينظم الاتحاد الدولي للاتصالات (٢٠١٠) الاتحاد - وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - بالشراكة مع ٣٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، وعقد هذا الاجتماع بالاشتراك مع حكومة سويسرا.

قمة الاتحاد بشأن "الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام"

تتألف عضوية الاتحاد العالمية من ١٩٣ دولة عضواً وما يزيد عن ٩٠٠ عضو من الشركات والجامعات والمنظمات الدولية والإقليمية، وهو طابع ينفرد به الاتحاد في منظومة الأمم المتحدة.

واعتمدت الدول الأعضاء في مؤتمر المندوبين المفوضين، الهيئة الإدارية للاتحاد، الذي عُقد في ٢٠٢٢ قراراً يدعم عمل الوكالة المعنية بالتكنولوجيا عبر منظومة الأمم المتحدة لتحقيق فوائد الذكاء الاصطناعي أجل التنمية المستدامة.

الأمم المتحدة والذكاء الاصطناعي



الأمم المتحدة تعتمد أول قرار دولي حول الذكاء الاصطناعي

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع أول قرار عالمي بشأن الذكاء الاصطناعي بهدف تشجيع حماية البيانات الشخصية وحقوق الإنسان ومراقبة المخاطر. ويدعو القرار غير الملزم، الذي اقترحتة الولايات المتحدة ودعمته الصين و١٢١ دولة أخرى، إلى تعزيز سياسات الخصوصية.

يذكر أن القرار هو الأحدث في سلسلة من المبادرات أطلقتها الحكومات في جميع أنحاء العالم لتنظيم التطور في مجال الذكاء الاصطناعي، وسط مخاوف من إمكانية استخدامه لتقويض الممارسات الديمقراطية، أو زيادة الاحتيال، أو فقدان الوظائف على نطاق واسع.

قررت الجمعية العامة، كما جاء في القرار، تشجيع نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة لتسريع وتيرة التقدم نحو التحقيق الكامل لخطة التنمية المستدامة. وشجعت الدول الأعضاء ودعت أصحاب المصلحة، إلى وضع ودعم نهج وأطر لتنظيم حوكمة نظم الذكاء الاصطناعي. وأهابت بالدول الأعضاء ودعت الجهات الأخرى، إلى اتخاذ إجراءات للتعاون من الدول النامية وتقديم المساعدة لها من أجل الانتفاع الشامل والمنصف بفوائد التحول الرقمي ونظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة.



شكرًا جزيلاً